من أوراق محامية

بسمة النسور

اعتاد الزوج العنيف على ضرب زوجته ضرباً مبرّحاً، كان بارعاً في اختلاق الأسباب وافتعال المشكلات التي تؤدي به، في نهاية الأمر، إلى تكسير أثاث البيت، وتوجيه اللكمات إلى وجهها، واستعمال حزامه الجلدي ضرباً بلا رحمة على سائر أنحاء جسدها الضئيل المرتجف الضعيف، موجهاً لها أقذع الشتائم والإهانات التي تنال من شرفها، ثم يصفق أبواب حتى الفجر. تقضي ليلها وحيدةً باكية، تمسح الدماء النافرة من أنفها، وتضع قطع الثلج على موضع الكدمات، كي لا تنتفخ وتتورّم، وتتشغل في تحضير أكاذيب غير مقنعة عن تعرّضها للسقوط، ولغيرها من الحوادث المنزلية التي تتعرّض لها ربّات البيوت في العادة.

قبل أن يعود إليها سكراناً مترنّحاً باكياً معتذراً، يقبل يديها ويتوسّل لها أن تسامحه، ويُقسم أنه نادم على فعلته الشنيعة، وأنه لن يعود إلى تكرارها أبداً. يطيّب خاطرها بكلمات رقيقة، ويحاول تبرير سلوكه بسبب طفولته القاسية، لأن والده كان عصبياً سريع الغضب متحجّر القلب، يضرب أمّه باستمرار، ويضربه وإخوته بلا رحمة، فيرقّ قلبها وتُسامحه وتحضنُه ويبكيان سوياً. وفي اليوم التالي تغطّي آثار الضرب بمساحيق التجميل وتنطلق إلى عملها.

وما إن تمضي بضعة أيام، حتى يتكرّر السيناريو ذاته حرفياً، لتظلّ أسيرة دائرة العنف والاعتذار، غير قادرةٍ على البوح لأقرب الناس، خشية غضبه، كانت تحمد الله أنها لم تحمل رغم مرور ثلاث سنوات على زواجها. وفي مرّة، وبعد إلحاح كبير من صديقةٍ كان يرادوها الشك، لكثرة الحوادث التي تدّعي حدوثها، استجمعت قواها، وهمست لصديقتها بما يجري في حياتها من تعنيف وضرب وإهانات، وأخبرتها أنها عاجزة عن إعلام أهلها، لأنهم كانوا غير موافقين على الزواج منذ البداية، لكنها تحدّت إرادتهم، وأصرّت على موقفها، ولذلك تظنّ أن عليها تصبر وتصمت، وترضى بنصيبها، وتقلع شوكها بيدها وتتحمّل نتيجة قراراتها.

نصحتها الصديقة التي حنّ جنونها بعدم العودة إلى البيت، حفاظاً على سلامتها، وعرضت عليها الإقامة في منزلها إلى حين حصولها على الطلاق، وأقنعتها باستشارة محامٍ قد يُساعدها على الخلاص. وهكذا جاءت إلى مكتبي بصحبة صديقتها، متخفّية تتلفّت حولها مذعورة، متردّدة. هدّأت من روْعها قدر الإمكان، وطمأنتها أنها في أمان تام، وأن كل ما سوف تقوله سيبقى سرّاً. إذا لم تقرّر المضي في دعوى الطلاق. سردت تفاصيل مروّعة عن العلاقة الخاصة التي تصنّف اغتصاباً بالمعنى الحرفي للكلمة، وكشفت عن ذراعيها وساقيها التي طغى عليها اللون الأزرق جرّاء الضرب المتكرّر. وتحدّثت بإسهاب عن ارتباكها وحيرتها وتضارب مشاعرها بسبب تراوح مزاجه بين العنف الشديد والحنان الفائض في لحظات صفائه النادرة. واعترفت بأنها تشفق عليه، لأنها على يقين أنه يعاني مرضاً نفسياً يجعله غير قادر على التحكّم بتصرفاته لحظة الغضب، ولم تنكر أنها ما زالت تحبّه رغم كل شيء، لكنها عاجزة عن الابتعاد عنه، لأنه متعلّق بها، ولن يوافق تحت أي ظرف على الطلاق. حاولتُ كتم غيظي، والتحلي بأكبر قدر من الحياد المهني، وافقتها بأن زوجها مضطربٌ نفسياً، وواجهتها بأنها أيضاً تعاني عقدة استوكهولم، حيث تتعلق الضحية عاطفياً بالجاني، شرحتُ لها ما يمكن أن يقدمه لها القانون من وسائل الحماية، وأصررت عليها بضرورة الحصول على تقرير طبيب شرعي يثبت الحالة، ويسهل عليها الحصول على الطلاق. بكت بحرقة، وهي تقول: لا أستطيع، لا أستطيع ... ثم استأذنت بالخروج مسرعة.

لم أشاهدها ولم أسمع منها بعد ذلك، إلى أن أوردت الأنباء المحلية خبراً عن مصرع سيدة ثلاثينية بعد تعرّضها للضرب المفضي إلى الموت على يد زوجها، وكانت الضحية تحمل اسمها ذاته!

تونس وما بعد الانتخابات

المهدي مبروك

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات في تونس نتائج الانتخابات الرئاسية لتقرها بشكل نهائي، بعد أن أحجم المترشحان عن الطعن فيها. أما المجتمع المدني فلاذ بالصمت، والأرجح أنه فعل ذلك خوفاً من أي تبعات واردة لأي طعن. مباشرة بعد إعلان النتائج بساعات قليلة، تصدر الهيئة العليا بلاغاً (بياناً) مفاده بأنها ستقاضي كلّ من تسوّل له نفسه التشكيك في الانتخابات، خصوصاً إذا لم تكن له إثباتات.

كانت النتائج متوقعة في ظل كل العبث الذي تراكم في أسابيع قليلة من يوم الاقتراع. أقصت الهيئة المترشحين بتعلات تعود، في مجملها، إلى مسائل تدور حول شبهة التزكيات وأخرى تبيّن للمحكمة الإدارية عدم جدّيتها فأعادت بعضاً من هؤلاء، وهم الذين يمثلون حقيقة مترشحين جدّيين، يمكن أن يهدّدوا سعيّد في صناديق الاقتراع، غير أن الهيئة لم تعترف بالأحكام الصادرة عن المحكمة، التي أوكل إليها القانون حصرياً فضّ النزاعات الانتخابية. ثم ما لبث أن تقدّم نواب في مجلس الشعب بمبادرة تشريعية تزيح نهائياً المحكمة الإدارية عن النزاع الانتخابي، وتمنحه للقضاء العدلي، قبل نحو أسبوع من يوم الاقتراع. نافس سعيّد، بعد أن تمكّن من تجريف جل ما اعترضه، مترشحان، أحدهما كان من أشد الذين دافعوا عنه منذ انتخابات 2019، وكان أول المهنئين له في بيته، واستمات في الدفاع عنه بعد انقلاب 25 جويلية (7/25/ 2021)، ونظم للغرض عدة تظاهرات، فضلاً عن ترويجه دستور سعيّد وكل أطروحاته. يرى زهير المغزاوي سعيّد بطلاً قومياً يخوض حرب تحرير وطنية حقيقية. فجأة، وقبل أسابيع قليلة يعلن ترشّحه للانتخابات الرئاسية، ويشن هجوماً عنيفاً على سعيّد واصفاً وآليته بأنها خراب غير مسبوق. لم يصدّق الناس الصعب على التونسيين تصديق ما يُقال إن انفراجاً قريباً ستشهده البلاد إيذاناً بمرحلة جديدة.

تؤكد كل المؤشرات أننا ذاهبون إلى ترسيخ ما عرفته البلاد خلال خمس سنين حكم فيها سعيّد وحده. لقد حاز مكاسب ما كان يحلم بها هو أو حلفاؤه. هل رأينا حاكماً يتنازل عن سلطته طوعاً وحباً في الحرية والديمقراطية؟ لا يشكو سعيّد من معارضة تُحرجه وتُجبره على التنازل، فلم يذهب في هذا المسلك؟

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

في أزمة تكدس الشيكل الإسرائيلي فلسطينياً

داود كتّاب

تواجه البنوك الفلسطينية مشكلة غريبة. إنها تمتلك كثيراً من أوراق الشيكل الإسرائيلي وقليلاً من العملات الأخرى، مثل الدينار الأردني والدولار الأميركي. الأمر خطير وقد تضطر البنوك الفلسطينية إلى إغلاق أبوابها، الأمر الذي قد يُغرق المناطق الفلسطينية في كارثة، ولكن هذه المرّة اقتصادية.

الشيكل هو العملة الفعلية في الضفة الغربية وغزّة، وبسبب القيود المفروضة على الودائع النقدية من البنوك الإسرائيلية هناك تراكم أوراق الشيكل. للتراكم الحالي عدة تفسيرات محتملة: تقول إسرائيل إنه يأتي من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل الذين يشترون العقارات في الضفة الغربية، أو يودعون الشيكل في حساباتهم هناك للتهرّب من الضرائب، في حين يقول الفلسطينيون إن الإسرائيليين اليهود الذين يخشون فقدان الشيكل قيمته يذهبون إلى الأراضي المحتلة، ويشترون الذهب والدولار، ومن ثم، أصبح هناك فائض من العملة الورقية الإسرائيلية إلى درجة أن البنوك تضع حدّاً أقصى خمسة آلاف شيكل للإيداع للفرد، وتستثني من ذلك الشركات الكبيرة، مثل مزوّدي الوقود وبائعي السجائر. يقول مدير البورصة الفلسطينية، سمير حليلة، حماس على مدنيين أميركيين وأجانب دعوى قضائية ضد البنك العربي، الذي يملك فروعاً في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بزعم أن البنك سهّل تحويل الأموال التي موّلت الهجمات. ورغم رفض القضايا المرفوعة ضد البنك العربي في نهاية المطاف، طالبت البنوك الإسرائيلية، وحصلت على إعفاء من الحكومة الإسرائيلية يضمن لهم أن الأموال التي تتلقاها من البنوك الفلسطينية نظيفة وغير متورّطة في تمويل الإرهاب. أو غسيل الأموال. ومن ثم، البنك غير مسؤول. على مدى سنوات، جدّدت إسرائيل إعفاءً لبنكين إسرائيليين، ما سمح لهما بالتعامل مع البنوك الفلسطينية. ولكن اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش منذ أصبح وزيراً للمالية في إسرائيل هدّد بعدم التوقيع على هذه الإعفاءات. وعندما كان من المقرّر أن تنتهي صلاحية الإعفاءات في يوليو/ تموز الماضي، لم يوقع إلا بعد ضغوط من واشنطن، وتلقى تنازلاتٍ عديدة. وهذه المرّة كان الإعفاء أربعة أشهر فقط بدلاً من عام كالمعتاد. خلال فترة قصيرة، أعلن إسرائيل أن السبب في ذلك شراء المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل العقارات والتهرّب من الضرائب من خلال وضع أموالهم في البنوك الفلسطينية».

ومع ذلك، يزعم حليلة أن المصدر الحقيقي للعملة الفائضة هو اليهود الإسرائيليون الذين اشتروا بشكل متزايد، بعد 7 أكتوبر (2023) الذهب والعملات الأجنبية، مثل الدولار واليورو وسط مخاوف من فقدان الشيكل لقيمته. في الواقع، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل مرتين هذا العام. وفي أواخر سبتمبر/ أيلول، ذكرت سلطة النقد الفلسطينية أنها تحقق في محلات الصرافة في الضفة الغربية التي تشتري الدولار واليورو بمعدّل أعلى من السعر المحدّد، لكنها لم تقدّم تفاصيل عن التحقيقات. وذكر حليلة أن إحدى الطرق لتخفيف تدفق العملة الورقية حدّدتها الحكومة الفلسطينية. «لقد حثوا محطات الوقود على تشجيع عملائها على الدفع ببطاقات الائتمان بدلاً من النقد، لتخفيف ضغط النقد المادي في البنوك. تفاقمت أزمة العملة الإسرائيلية الزائدة عندما أطلق سائق شاحنة أردني النار وقتل ثلاثة حراس أمن إسرائيليين على جسر الملك حسين في أوائل الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول). ويقول حليلة «منذ 8 سبتمبر، لم نتمكّن من جلب الدينار الأردني إلى فلسطين». ويطالب المسؤولون الفلسطينيون واشنطن بالتدخل لدى الإسرائيليين. يتفق كل من حليلة والشوا على أن الأزمة الحالية تضعف التجارة الاقتصادية والتعاون. بلغت الواردات الفلسطينية من إسرائيل خمسة مليارات شيكل من السلع والخدمات، بينما جرى تصدير ما يزيد قليلاً عن مليار شيكل سنوياً. يزعم حليلة أن وزير المالية الذي يركز على الاقتصاد سيتدخل ويساعد في إنقاذ اقتصاد بلاده، لكن سموتريتش أيديولوجي هدفه تدمير دولة فلسطين.

الجيد من هذه الأزمة أنه سيفرض إيجاد حلول محلية وإقليمية من شأنها أن تسرّع عملية فصل فلسطين عن إسرائيل. وكان البكس عوض (فلسطيني من القدس يقيم في الولايات المتحدة) قد نشر أن من الأفضل أن يتخلص الفلسطينيون من الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي، وأن يعتمدوا على الدينار الأردني أو يهيئوا عملة خاصة بهم. وقال حليلة لـ«مونيتورو إن الدينار والدولار وكذلك الشيكل هي العملات الرسمية المعترف بها في فلسطين. وقد قال الشوا إن هناك حاجةً، من أجل تحويل الاعتماد على عملة معينة، إلى قرار من الحكومتين، الفلسطينية والأردنية، من خلال التنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني، مؤكّداً أن من الممكن أن تقرر الحكومة الفلسطينية دفع جميع الرواتب بالدينار الأردني، وإجراء كثير من الأعمال العامة بالعملة الأردنية».

> بلغت الواردات الفلسطينية من إسرائيل خمسة مليارات شيكل من السلع والخدمات

ويتفق حليلة مع هذا الرأي، لكنه يصر على أن هذا يتطلب أيضاً قراراً رفيع المستوى من البنك المركزي الأردني وضمان توفّر الدينار بسهولة من دون تدخل إسرائيلي. ولكي توافق الأردن على ذلك، من المرجّح أن تحتاج إلى موافقة واشنطن، لأن الدينار مرتبط رسمياً بالدولار الأميركي، وهو ما يعني أن قيمته ظلت كما هي ما دام الاقتصاد الأردني مستقرّاً. وربما يشعر الأردنيون بالقلق أيضاً بشأن انخفاض قيمة عملتهم، إذا كان هناك قدر كبير من الدينار الأردني في فلسطين.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير — عماد حجاج

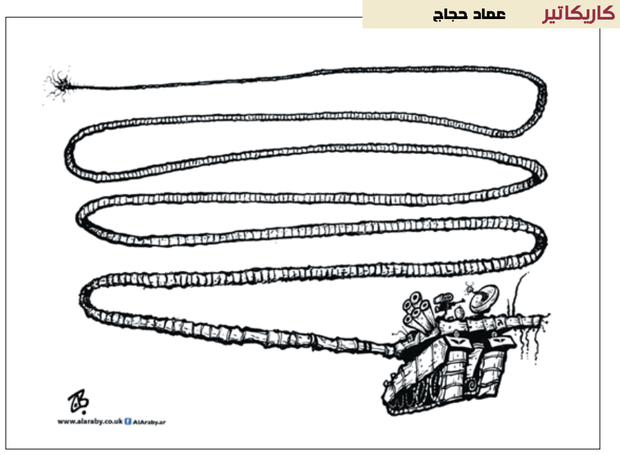

حين تصبح بلاد الثورات جمهوريات موز

علي سفر

ليس سهلاً بناء تصوّر أن دول المنطقة العربية التي شهدت ثورات، بدأت في نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، واستمرّت تداعياتها، آلت أمورها لتصبح «جمهوريات موز»، فهذا، يحتاج المرء إلى القيام باستبدالات، بين تفاصيل قصة هذه الجمهوريات، في زمانها وفي بيئتها الأميركية اللاتينية، وواقع حال بلدان الربيع العربي.

لكن، في نهاية الأمر، وما دامت القصة تنتهي، عند تحكم شركة ما، أو جهة ما، أو نزعة ما، في مصائر مئات الملايين من البشر وحيواناتهم، يستوي الحال، عند اعتبار أن الفكرة العميقة من السردية التاريخية، الخاصة بتلك البلدان، التي عاشت لقرناً قبيحاً جداً، تنطبق، بشكل ما، على تونس وليبيا ومصر واليمن وسورية وغيرها، إذ لا يمكن إجراء مقاربة ثنائية مدنية، كي يقول للجمهور إنه يقوده من عتبة السياسة، بينما يحاول الذين اتوا من قطاعات مدنية في الأساس، ارتداء ثياب العسكر، ويستمرئون منح أنفسهم النياشين والأوسمة: قيس سعيّد مثال الحالة الأخيرة، والتسلط في المثال التونسي، قريب جداً من حالة جمهوريات الموز، إذ تدار تصرّفات الديكتاتور، من الخلف، فيصبح ممثلاً للمستفيدين من هذا الغياب الديمقراطية في بلدان المنطقة، ما أدامت أنها قد تنتج خيارات سياسية مختلفة، عن تلك التي تفرضها الأنظمة التسلطية، فهو يقود المعارضين إلى السجن، ويفرض نفسه مرشحاً شبه وحيد للرئاسة، مع وجود إكسسوارات مشهدية، كخلق حالة تنافسية مع مرشحين، لا وزن لهم فعلياً، في الشارع.

وبحجة الحفاظ على الأمن، يقدم نفسه للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالوضع التونسي، بوصفه الحلّ الوحيد المتاح. ورغم أن صفحته في مجال الحريات والديمقراطية، باتت مليئة بالملاحظات وبعلامات الرسوب، لكنه لا يواجه ما يكفي لردعه، عن ارتكاب الحماقات ضد «التوانسة» ممن باتوا يعيشون كابوس القمع المتجدد، بعد أن عاشوا زمناً قصيراً من الحرية.

لكن الأسئلة، حيال النهايات البائسة للثورات، تنتهي دائماً بالسؤال عن راي الشعوب، بما يُفرض عليها، فماذا عن الـ 90% من أصوات الناخبين التي حصل عليها سعيّد؟ ضمن حالة المقاطعة التي خيمت على هذه الانتخابات، من قبل غالبية القوى السياسية، ومعها الهيئات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني، فإن أي شيء، إن جماعة المستفيدين من هذا النظام، قادت آخرين، بحجة الحفاظ على الأمان، نحو منح هذا المرشح، ما يكفي من التأييد، للحفاظ على ماء الوجه، أمام زملائه من الحكام، الذين تذوقوا حلاوة الحصول على نسب مهولة، من الناخبين في انتخاباتهم الكاريكاتورية!

يمكن، في حالة التأسيس لمرشحين، لا وزن لهم فعلياً، في الشارع،

> أدّت الثورات، بحسب ادعاءات المتضرّرين منها، إلى وصول البلاد والعباد إلى حافة الهاوية

وبحجة الحفاظ على الأمن، يقدم نفسه للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالوضع التونسي، بوصفه الحلّ الوحيد المتاح. ورغم أن صفحته في مجال الحريات والديمقراطية، باتت مليئة بالملاحظات وبعلامات الرسوب، لكنه لا يواجه ما يكفي لردعه، عن ارتكاب الحماقات ضد «التوانسة» ممن باتوا يعيشون كابوس القمع المتجدد، بعد أن عاشوا زمناً قصيراً من الحرية.

لكن الأسئلة، حيال النهايات البائسة للثورات، تنتهي دائماً بالسؤال عن راي الشعوب، بما يُفرض عليها، فماذا عن الـ 90% من أصوات الناخبين التي حصل عليها سعيّد؟ ضمن حالة المقاطعة التي

(كاتب وإعلامي سوري في بروكسل)

حزب الله ومفترق الطرق... هل هي معركة الوجود؟

عبد الجبار عكيدي

تنشغل وسائل الإعلام ومحللوها العسكريون والاستراتيجيون بما تقوم به إسرائيل من أعمال عسكرية في جنوب لبنان، وتباينت الآراء بشأن الاجتياح البري من عدمه، وحجم العملية المحتمل وعمقها المتوقع وقدرة حزب الله على التصدّي لها، وهنا لا بد من التوضيح باختصار لما يحصل عسكرياً.

ما يقوم به جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان عمليات خاصة ينفذها سلاح الهندسة بحماية قوات المهام الخاصة (الكوماندوس)، وهذا لا يعتبر، في العلم العسكري، بدء المعركة البرّية، وإنما هو من صلب مهام التأمين الهندسي باكتشاف الأنفاق والتحصينات والتجهيزات الهندسية الموجودة على طول الجبهة، بهدف تدميرها وإزالتها، وتعتبر هذه الأعمال أساسية قبل تنفيذ أي هجوم برّي، وبحسب عقيدة القتال الغربية عامة، والإسرائيلية خاصة، لا يمكن أن يبدأ أي هجوم برّي قبل إنجاز هذه المهام، والتمهيد الناري الكثيف من سلاح الطيران والمدفعية والصواريخ، بمشاركة البوارج البحرية واتباع سياسة الأرض المحروقة، وتمشيط السطح كما حصل في غزة قبل التحرك البري. إلا أن الوضع على جبهة حزب الله في جنوب لبنان وتضاريسها المعقدة بجبالها ووديانها، بالإضافة إلى التدابير الهندسية التي جهزها الحزب في نحو ثلاثة عقود، وما يمتلكه من مقاتلين مدربين وترسانة أسلحة وصواريخ تفوق ما تمتلكها حركة حماس بكثير، فضلاً عن خطوط الإمداد المتصلة عبر الأراضي السورية والعراقية حتى إيران، يجعلها مختلفة عن جبهة غزة، وهذا ما يدركه صانع القرار الإسرائيلي والمفكر العسكري، انطلاقاً من معرفة القادة العسكريين الإسرائيليين لهذه الحقائق، وحجم الخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تتكبدها قواتهم، عكفت حكومة نتنياهو منذ بعد عملية طوفان الأقصى، في 7 أكتوبر (2023)، على استخدام أنواع مختلفة من العمليات الأمنية والاستهدافات العسكرية لكوادر وقيادات مهمة في حزب الله اللبناني وقادة إيرانيين، في حرب غير تقليدية استخدمت فيها التكنولوجيا العسكرية والأمنية المتطورة لتصفية الخصوم، إنها حرب من نوع جديد لم يشهدها العصر الحديث، أظهرت هذه العمليات بشكلها المختلف تحديداً حين طاولت القنصلية الإيرانية في دمشق، في إبريل/ نيسان الماضي، ضربة جوية إسرائيلية قتلت قادة إيرانيين عديدين، من دون أن يتلقى الكيان الصهيوني رداً بمستوى تلك الضربات، ما جعله يتجرّأ على تنفيذ مزيد منها، أبرزها اغتيال الرجل الثاني في الحزب فؤاد شكر، في أغسطس/ آب الماضي، تبعها بعد أيام اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في قلب طهران، في رسالة جلية وواضحة، بالإضافة إلى أنها قادر على الوصول إلى خصومه في أي مكان. لم تتوقف إسرائيل عند هذا الحد من العمليات ضد الحزب والوجود الإيراني في المنطقة، بل طاولت ضرباتها القواعد العسكرية ومستودعات الأسلحة والذخيرة في كل من لبنان وسورية والعراق، بما في ذلك معامل التصنيع العسكري، والتي كان جديدها أخيراً الاختراق الأمني الكبير الذي حققته قوة أمنية إسرائيلية تمكّنت من الوصول إلى العمق السوري وتفجير معامل تصنيع الصواريخ الإيرانية في مدينة مصياف (وسط البلاد!) مع قتل ضباط وعناصر من الحرس الثوري الإيراني والجيش السوري.

مرّت الأيام القليلة الماضية عصيبة وقاسية على حزب الله، إذ تقاتلت الأحداث متسارعة جداً، استخدمت تل أبيب فيها تكتيكات عسكرية جديدة وأساليب قتال خارج المنظومة العسكرية المعهودة من قبل. فبعد مرور يومين على الضربة الموجعة التي استهدفت شبكة الاتصالات الخاصة بالحزب (بيجر) والتي أخرجت أكثر من أربعة آلاف من كوادر الحزب عن الخدمة، وجهت إسرائيل ضربة قوية أخرى لا تقل إيلاماً عن سابقتها، تمثلت باستهداف القيادة المصغرة لفرقة الرضوان، التي تعتبر القوة الأساسية وراس حربة الحزب، قتل فيها قائدها إبراهيم عقيل ونائبه، حيث بدا جلياً أن إسرائيل تستغل حالة الإرباك والفوضى التي أصابت قيادة الحزب بعد أن حطمت تلك الضربات منظومة القيادة والسيطرة وجعلتها في حالة شلل شبه تام، معتمدة على استراتيجية متتابعة ومستمرة بقصف الأماكن نفسها في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، واستخدام القنابل الخارقة للتحصينات وتفجير الأنفاق التي يستخدمها الحزب، كما تمكنت من تدمير المئات من الراجمات ومنصات إطلاق الصواريخ، والضربة الأقوى والأقسى، والتي إن لم تكن قد قصمت ظهر حزب الله، فعلى الأقل لن يشفى منها في وقت قصير، وتمثلت باستهداف أمينه العام حسن نصر الله، مع مجموعة من أهم قيادات الحزب، بينهم نائب قائد الحرس الثوري الإيراني عباس نيلفروشان. خطورة ما حصل أنها كشفت عن وجود عيوب كثيرة في المنظومة الأمنية الذاتية للحزب، وإضعاف كل سرديته الدعائية على أنه محصّن من أي اختراق، وما حصل بعد مرور أسبوع على مقتل نصر الله، باستهداف الكيان الصهيوني اجتماعاً ضم مجلس شورى الحزب المخصص لتسمية رئيس المكتب التنفيذي هاشم صفي الدين لخلافة نصر الله، وما تبعه من ضربات متلاحقة ودقيقة، يؤكد أن هناك غياباً لفكرة الأمن الوقائي ووجود خلل مركّب، فما تعرّض له قادة الحزب خلال الشهور الأخيرة، هي مؤشرات بديهية على وجود خرق أمني كبير في منظومة اتصالاته.

دمار في النبطية، جنوبي لبنان، بعد غارات إسرائيلية، 13 أكتوبر 2024 (عباس ضفيف/فرانس برس)

> هل ستكتفي إسرائيل بإنهاء القدرة العسكرية والميدانية للحزب فحسب، أم ستهدف إلى استئصاله تنظيمياً وسياسياً أيضاً؟

سيكون لما حصل تداعيات كبيرة وتأثير على المعركة، لأن هذه العمليات وضعت حزب الله أمام خيار وحيد، وهو الرد، وهذا ما سيعطي لنتنياهو مبرّرات أكبر لشن عملية أوسع على لبنان، فهذه الضربات التي تلقاها الحزب خلقت مشكلة كبيرة معنوية ونفسية في البيئة الحاضنة للحزب وبين أفراده وكوادره، وشكلت حالة خلل ينبوي سيظهر تأثيره على فعالياته الميدانية غالباً، ووضعته في ظروف وحالة من الإرباك تجعله نظرياً غير مهيأ للحرب في ظل التفوق الإسرائيلي الكبير.

ما يقوم به الكيان الصهيوني هو أقرب إلى حرب حقيقية شاملة وليس مجرد عمليات نوعية عسكرية فقط، ما يعني أن القرار في تل أبيب هو الإجهاز على حزب الله، الذي كما يبدو لم يأخذ القرار بعد باستخدام ما يملك من صواريخ متطورة ودقيقة في هذه الحرب لأن حساباته معقدة ومخاوفه كبيرة، خاصة أنه قد اتضح له أنه بمواجهة عدو، يمتلك أدوات كبيرة غير معلنة، ويحظى بدعم أميركي غربي كبير، كما أن الحزب يخشى من مفاجآت أكبر تضيف معاناة أخرى إلى بيئته الحاضنة، وبيئة أخرى في لبنان ليست معه تماماً بسبب المشكلات السياسية السابقة، ولن تذهب معه في قرار الحرب، بالإضافة إلى الحسابات الإيرانية التي تخشى وتتحاشى أي مواجهة مع إسرائيل أو دفع الحزب إلى الانخراط في هذه الحرب.

على أية حال، تحمل الحرب الإسرائيلية التي تستهدف حزب الله حالياً في طياتها أسئلة كثيرة، كما أنها يمكن أن تكون مفتوحة النتائج والاحتمالات، فهل ستكتفي إسرائيل بإعطاب الآلة العسكرية لحزب الله، أي هل ستكتفي بإنهاء القدرة العسكرية والميدانية للحزب فحسب، أم ستهدف إلى استئصاله تنظيمياً وسياسياً أيضاً؟

(عقيد سابق منشق في الجيش السوري)

ذبح السياسة في تونس

معن البياري

قيل في الأخبار إن انتخاباتٍ رئاسيةً انتظمت في تونس الأسبوع الماضي، اضطُررنا، نحن العاملين في الإعلام، أن نتعامل مع هذه المزحة بجدّية، نشرنا نسبة التصويت، وما أحرزه كل من المرشّحين الثلاثة، وبيانات الهيئة المستقلة العليا للانتخابات. وسنفعل لاحقاً مثل هذا، سيؤدّي الرئيس الفائز، واسمُه قيس سعيّد، القَسم، وربما يلقي خُطبة سيُخبر التونسيين فيها عن حروبه التي سيواصلها، في ولايته (أو عهدته بتعبير مغاربي)، ضد الفاسدين والسراق، وضد المتآمرين على تونس، سننشر هذا كله، فهذا المتحدث عنه حقيقي، وطبيعي، رغم أن القصة كلها تنتسب إلى عبثٍ لا مثيل له في أي واقعة انتخابية، إلا إذا اعتبرنا أن انتخابات للرئاسة في سورية، مثلاً، هي انتخابات، وقد حدث في واحدةٍ من نوباتها أن ثلاثة «مرشّحين» خاضوا ذلك النوع الطريف من التنافس. ولا يسلك الكلام هنا هذا المنحى الساخر عن واقعة ما سمّيت انتخابات رئاسية في تونس رغبةً في الفكاهة في لحظة عربية شديدة الملوحة، تضج بالكآبة، وإنما لأن المقدمات الغزيرة التي سبقت اقتراع 6 أكتوبر وسياقاتها لا تأخذنا إلى غير التندر، الموشي بالأسى، فالبلد الذي يحكى عنه هنا هو تونس، أي البلد العربي وعد العرب بانتقالهم إلى حداثة السياسة وشروط حضورهم في العالم، عندما يعبرون من تمرين ديمقراطي إلى حالة ديمقراطية، البلد الذي أطاح شعبُه حاكماً كان بارعاً في تخييط انتخابات رئاسية ديكورية تجدّد له ولاياته.

إذا كان التندّر هو ما استحقّ أن يُتعامل به مع الذي جرى في تونس الأسبوع الماضي فهذا محزن، وثقيل على النفس لا شك. ببساطة، لأن هذا الذي حدث كان تمثيلاً كاشفاً لانتصار الرثاثة السياسية في أسطع صورها، لابتهاج الثورة المضادّة بنفسها، لخسارتنا، نحن المقيمين في ضفة الديمقراطيين المناوئين للاستبداد بكل أشكاله. وبلا تطويل كلام، لقد أجهز قيس سعيد، في سنواته الخمس السابقة، بعد انتخابه رئيساً بموجب دستور متقدم، وبعد ثورة باهرة، على كل معنىً للسياسة، ذبح جوهرها، مبررها، لا بالقمع التقليدي، من طراز الذي نكبت به سورية والعراق في أزمنة حافظ الأسد وصدام حسين، ولا بالاحتيال السياسي من طراز الذي احترفه نظام حسني مبارك في عشريتيْه الأخيرتيْن، وإنما بالركاكة ولا شيء غيرها، بنوع من الشعبوية السفّلة، والحزن المشار إليه أعلاه، والمقيم في نفوسنا، من هذا الخَراب، لا يعود فقط إلى ردة تونس عن الوجهة التي كانت تمضي إليها، وإنما أيضاً لأن نجاحات سعيّد في التحطيم الكثير الذي فعله، وما زال، تضعك أمام السؤال التعيس، عن العطالة التي تقيم فيها المعارضات التونسية وقوى المجتمع الحية، ويسرت لهذا الرجل نجاحاته، منذ ما قبل الانقلاب الذي أحدثه مروراً إلى حبسه رموزاً وفاعلين وناشطين وحقوقيين وسياسيين وازنين، ثم تجويفه الحياة الحزبية والمؤسّساتية في الدولة، وانقضاضه على القوانين الناظمة لتداول المجتمع في فضاياه. معطوفاً هذا كله مع فشل ظاهر في التغلب على مشكلات البطالة والفقر والغلاء، بل صرنا نقرأ في تونس عن نقصان سلع وغياب كثير منها في الأسواق. ولا يتعالم صاحب هذه الكلمات على أحد في تونس عندما يجهر هنا بأن ما فرعن قيس سعيد هو العطب المروع في النخبة التونسية التي بارك كثير منها يؤسّه، وقوّاه، ومدّه بكل أسباب العبث الذي يزاوله بكل اطمئنان وثقة. وليست جولة سحب ولاية المحكمة الإدارية في النظر في قضايا الانتخابات في قانون معدل فبركه أياماً قبل فرية الاقتراع الرئاسي إلا واحدة من متواليات دلّت على تقشّي الولع بقيس سعيد بين هذه النخبة التي صمتت عن حبس راشد الغنوشي منذ ثلاث سنوات والأحكام القضائية السخيفة ضد المنصف المرزوقي، وثمة غير هذين الاسمين اللذين كانا من عناوين ثورة تونس المجيدة، من يقيمون في سجون قيس سعيد، ولم نر غير وقفات احتجاجية محدودة ضد احتجازهم.

ليس في جرابنا سوى الغضب، والحزن، والضحك المحلي بالأسى، فالحطام الذي تتعدد في تونس تفاصيله ليس قيس سعيد وحده المسؤول عنه، وهذا، بحق السماء، شديد الفداحة في مهابط قلوبنا، لأنها تونس التي نحب ونهوى.

لا هي حرب ولا هذا اقتصاد

سامح راشد

أكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، قبل أيام، نية الحكومة تطبيق إجراءات خاصة في مصر حال تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط أكثر مما هي حالياً، في ما يعرف باقتصاد الحرب. ليست هذه المرّة الأولى التي يتبنّى فيها مسؤول مصري كبير مفاهيم ومصطلحات من دون إدراك معناها وعمق دلالاته. والأسوأ أن الإجراءات والخطوات المرتبطة باستخدام تلك المصطلحات لا تقل خطورة، بل كثيراً ما تكون أشدّ ضرراً وكارثية على المصريين مما لو أدرك المسؤولون حقيقة مصطلحاتهم وحرصوا على تطبيق مضامينها بدقة. فقد اندفع رئيس الحكومة إلى الحديث عن «اقتصاد حرب» لمواجهة تفاقم الأوضاع المتدهورة إقليمياً. كما لو كانت الحرب على الأبواب، أو قائمة بالفعل على الحدود المصرية في هذه الجبهة أو تلك. بينما الواقع أن مصر تتجنّب بحذر شديد أي حرب حقيقية على أي جبهة. إلا إذا كانت استعدادات تجرى بالفعل لمواجهة ما، وثمة حاجة إلى تهيئة الرأي العام الداخلي أو الخارجي لها، أو ربما توصيل رسالة بهذا المعنى إلى أطراف بعينها، بغض النظر عن صحة الاستعداد لحرب أو حقيقته.

بالنسبة للمواطن المصري حال سماع هذا التحذير المرعب، تقفز سريعاً أمام عينيه حزمة تساؤلات بشأن مبدأ ومدى انخراط مصر في ما يحدث في المنطقة حالياً من مواجهات مسلحة. وإذا لم تكن مصر طرفاً فيها، فما هي حدود تأثير هذه الحرب أو الحروب على مصر؟ وهل يتطلب ذلك التأثير اتخاذ إجراءات استثنائية داخلية تصل إلى حد تطبيق قواعد «اقتصاد الحرب»؟

تشهد المنطقة المحيطة بمصر أزمات عدة ومتنوعة، وصل بعضها إلى مستوى المواجهات المسلحة بين أطرافها. لكن مصر ليست أحد تلك الأطراف المباشرة في أيٍّ من تلك الأزمات. وإن كانت معنية بشكل مباشر وعميق ببعض تلك الأزمات وتتأثر بها فعلياً، مثل أزمتي السودان وليبيا. وهو تأثر استراتيجي وسياسي أكثر منه اقتصادي، ربما باستثناء التبعات الاقتصادية الناجمة عن تدفق بضعة ملايين من السودانيين إلى مصر، وليست كلها تبعات سلبية.

في المقابل، نأت مصر بنفسها، قدر المستطاع، عن المجريات العملياتية للحرب الطاحنة الدائرة في غزّة منذ أكثر من عام، رغم أنها طرف أصيل في أي تطور يتعلق بالقضية الفلسطينية، تأثيراً وتأثراً. وفي الدائرة الإقليمية الأوسع، يتركّز تأثر مصر السلبي بالمناوشات الإسرائيلية الإيرانية في تراجع عوائد قناة السويس. وهو تراجع قائم أصلاً، بدأ منذ أربعة أعوام مع جائحة كوفيد-19، واستمر بعدها مع الحرب الروسية الأوكرانية ثم مع حرب غزة واستهداف الحوثيين بعض السفن التجارية في مدخل البحر الأحمر. فلا جديد، إذاً، يتطلب اللجوء إلى إجراءات استثنائية، فضلاً عن تطبيق «اقتصاد الحرب». وحتى في حال تدهور الأوضاع الإقليمية بشدة، ليس «اقتصا

عام من الطوفان ... الخسائر الإسرائيلية بعيون صهيونية

أحمد الجندي

انقضى عام على حرب طوفان الأقصى، وأصبح يوم 7 أكتوبر (2023) ذكرى أكبر كارثة تتعرّض لها إسرائيل منذ الانتصار المصري في الشهر نفسه عام 1973. وتزامناً مع هذه الذكرى، اهتمّت الصحافة العبرية ومراكز الأبحاث الإسرائيلية بجرد حساب لما تعرّض له الكيان الصهيوني من خسائر، أو ما تمكّن من إنجازه خلال هذا العام، عبر أرقام نشرتها مؤسّسات الدولة، واستطلاعات رأي أجرتها مراكز الأبحاث ونشرت خلال الأيام الماضية. ولأن الخسائر في فلسطين ولبنان من قتل ومجازر وتدمير لا تخفى على أحد، يركّز المقال أساساً على أهم ما ذكرته المصادر الإسرائيلية من خسائر تعرّضت لها دولة الاحتلال، وليس حصرها، مع ضرورة الحذر في التعامل مع ما يصدُر عن المصادر الإسرائيلية، وعدم التسليم بها بالكامل؛ حيث تعمّدت أحياناً التضليل، أو إخفاء الحقائق.

تكمن الخسارة الأولى التي يتعرّض لها الإسرائيليون في دخولهم حرب استنزاف وجودية، لا يعلم على وجه التحديد أي أفق لنهايتها. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي تخطّى استراتيجيته العسكرية التي اعتمدها طوال الوقت منذ قيام الدولة، والقائمة على الحرب الخاطفة السريعة، سوف تكون لهذا التخطي، حتماً، مآلات سلبية خطيرة في المستقبل على الجيش والكيان معاً. عبر عن هذا المعنى مقال الإعلامي الإسرائيلي في موقع واللا، نير كيبنيس، بقوله «إن إسرائيل تدخل الشهر الثالث عشر لحرب استنزاف بلا نهاية واضحة، وهي حرب وجودية، ربما لا تؤدي إلى تدمير إسرائيل مرة واحدة، ولكنها مثل المرض الخطير يقتل إسرائيل يومياً بالتجزئة، وهكذا يزداد تدمير الكيان كل يوم أكثر من سابقه، بحيث لو قدر لإسرائيل النجاة في النهاية فلن تكون مكاناً صالحاً للعيش.. ولذلك تقف إسرائيل بعد عام كامل من الحرب في أسوأ مكان يمكن أن تكون فيه، مفتقدة أي فرصة لتحقيق نصر عسكري مطلق، ومن دون مجال للتوصل إلى تسوية سياسية تكمل النصر العسكري المحدود».

ويعود هذا الوضع السيء الذي تقف فيه إسرائيل إلى تغييرها استراتيجية الحرب التي اعتادتها طوال تاريخها؛ فالحسم العسكري في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وفقاً لقائد مركز دادو للفكر العسكري العميد احتياط عيران أورتل، «هو إزالة التهديد العسكري والعودة السريعة، ومن ثم يشذ تدمير سلطة حماس تماماً عن مفهوم الأمن الإسرائيلي، لأن إسرائيل ليست مبنية على الحروب الطويلة». ومن الواضح أن هذه الحرب الطويلة التي جاءت على غير ما اعتادت الاستراتيجية الإسرائيلية، إضافة إلى انهيار نظرية الردع الإسرائيلي الذي كشفته التهديدات اليومية التي تتعرّض لها من غزّة ولبنان والعراق واليمن وإيران، بل وقوع أكثر من 5500 عمل فدائي، بين طعن أو إطلاق رصاص، في الضفة الغربية والداخل الصهيوني، بحسب إشارة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، بعضها نفذ على يد فلسطينيين من الأراضي المحتلة في 1948، وأدّى ذلك كله إلى تسرّب الشك في المشروع الصهيوني بأكمله في الأوساط اليهودية، وتفاقم حالة التشاؤم المتزايدة أصلاً حول مستقبل الكيان، والتي عكسها استطلاع رأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ونشر نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، وكشف أن نسبة 44% من يهود الكيان الصهيوني متشائمة بشأن ذلك المستقبل، وهذا يعني أن «طوفان الأقصى»، حتى اللحظة، عصف بإنجازات 76 عاماً للاحتلال، وأن سؤال المستقبل أصبح محل شك متزايد في العقل اليهودي، وهو ما تؤكده أيضاً القناعة المتدنية بتماسك المجتمع؛ حيث كشف الاستطلاع نفسه أن 44,5% من يهود الكيان لديهم شعور متدنّ حيال هذا الأمر. وإذا كانت إسرائيل منذ نشأتها ظلت تبحث عن الشرعية في المنطقة، وكانت قاب قوسين أو أدنى من جني آخر ثمار التطبيع مع ما يسمى محور الاعتدال العربي، فإن طوفان الأقصى أعاد طرح سؤال الشرعية من جديد، وهو سؤال بدا واضحاً في كلمات بايدن عن حق إسرائيل في الوجود، وفي تصريحات سياسيين غربيين عن ضرورة ضمان مستقبل إسرائيل، أو ربط بعضهم مصير دولهم بمصير الكيان الصهيوني، وهي جميعها تصريحات تحمل في ظلال معانيها شكوكاً حقيقية حول إمكانية استمرار دولة قامت على اغتصاب حقيقي للأرض. يضاف إلى ذلك كله أن 71% من الإسرائيليين اليهود أصبحوا لا يشعرون بالأمن الشخصي في الكيان.

> يتحمّل الاقتصاد الإسرائيلي أعباء التعويضات الطائلة المدفوعة للنازحين الإسرائيليين في الشمال والجنوب، وتعويضات الخسائر في الممتلكات
>
> 71% من الإسرائيليين اليهود أصبحوا لا يشعرون بالأمن الشخصي في الكيان

ولطالما كان ضمان بقاء الكيان مرتبطاً من جانب بتفوق عسكري تضمنه الولايات المتحدة والدول الغربية، وتأييد في الرأي العام العالمي من جانب آخر. غير أن التفوّق العسكري لم يحقق لإسرائيل قدرة على الحسم في غزّة، ولن يسمح لها على الأرجح بالحسم في لبنان، كما أنها خسرت الرأي العام العالمي نتيجة جرائمها التي فاقت النازية.

ولم تعكس بعض أرقام الإنجازات العسكرية الإسرائيلية الواقع الفعلي؛ إذ لا يمكن قبول بيانات معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي المنشورة في ذكرى مرور عام على الحرب عن تفكيك 22 كتيبة من كتائب القسام الأربع والعشرين، خصوصاً أن الواقع الفعلي ومواجهات الأيام الأخيرة في أكثر من موقع في قطاع غزّة؛ في جباليا، ومدينة غزّة، ورفح وخانيونس وغيرها، وإطلاق صواريخ اتجاه تل أبيب يكذب الأرقام الإسرائيلية. وهذا كله لا يمكن فهمه إلا في إطار إعادة كتائب الشهيد عز الدين القسام تنظيم كتائبها في القطاع، ما يعني عدم منطقية البيانات الإسرائيلية، وتفسيرها أنها مبالغات اعتادها الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب، بل اعتبارها مقدمة لتحويل غزّة إلى جبهة حرب ثانوية، وتقديم صورة كاذبة للجمهور الإسرائيلي تبرّر فشل تحقيق أهداف الحرب في القطاع.

يضاف إلى ما سبق خسائر اقتصادية طائلة تعرّضت لها إسرائيل، وما زالت، وبحسب تعبير الصحافي في «يديعوت أحرونوت»، جاد ليئور، فإن العام الأخير هو أصعب السنوات التي عرفها الاقتصاد الإسرائيلي على الإطلاق؛ حيث شهدت إسرائيل تخفيضاً لتصنيفها الائتماني للمرّة الأولى، ولأكثر من مرة، وكانت نسبة النمو بالسلب، وتراجعت الاستثمارات، ودخلت صناعة التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية في أزمة عميقة بعد تراجع أعداد المستثمرين الأجانب والإسرائيليين بنسبة 30%، وزيادة متكرّرة للتضخم، ونسبة عجز في الميزانية وصلت في سبتمبر الماضي إلى 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو عجز قد يجبر الحكومة على تنفيذ إجراءات صعبة، وزيادة في الضرائب المفروضة، وانخفاض التصدير بنسبة 8,1%، وكذا الاستيراد بنسبة 9,8%، وانهيار قطاع السياحة الإسرائيلية.

ورغم المساعدات المالية والدعم المفتوح من الولايات المتحدة وأوروبا، يتحمّل الاقتصاد الإسرائيلي أعباء التعويضات الطائلة المدفوعة للنازحين الإسرائيليين في الشمال والجنوب، وتعويضات الخسائر في الممتلكات، ورواتب ضباط الاحتياط وجنوده، علاوة بالطبع على تكلفة الأسلحة المستخدمة في الحرب. وبحسب مقال ليئور وصلت تكلفة الحرب فعلياً إلى 300 مليار شيكل (79,6 مليار دولار)، وهو مبلغ يمثل نصف ميزانية الدولة للعام القادم 2025. ويشار إلى أن بنك إسرائيل، في مايو الماضي، وقبل تحول جنوب لبنان إلى جبهة أساسية، قدر تكلفة الحرب بـ 250 مليار شيكل (66,3 مليار دولار)، وقدّرت تكلفة الحرب في اليوم الواحد حينها بنحو ربع مليار شيكل، من دون تكلفة التسليح، في حين أن تكلفة القصف الإسرائيلي وحده قفزت إلى 4 مليارات شيكل في يومين فقط بعد فتح جبهة لبنان، ما يعني أن الرقم المذكور لميزانية وزارة الحرب في عام 2024 (7% من الناتج الإجمالي المحلي) غير واقعي على الإطلاق.

ما سبق من خسائر إسرائيلية هو بعض ما أصاب الكيان الصهيوني خلال العام الماضي منذ انطلاق «طوفان الأقصى»، وهو جانب من جرد حساب لم يحصر أعداد القتلى والمصابين، ولا مستوى الرعب، كما لم يتعرض لتراجع الثقة في الدولة ومؤسّساتها وفي مقدمتها الجيش.. وهذا كله لا يعني إنكار حجم القتل والدمار الذي أصاب الجانب الفلسطيني، أو اللبناني في الشهر الأخير منذ التصعيد في الجبهة اللبنانية، ولكنه يثبت أن ما يتم دفعه من خسائر هو ثمن عقود من الصمت العربي، وأن من يخشى الدفع بالتجزئة، سيدفع الثمن بالجملة عند النهوض.

(كاتب مصري في إسطنبول)

اليمن في أجندات الدور المصري التركي بالقرن الأفريقي

ماهر أبو المجد

مثلت عودة العلاقات التركية المصرية، التي جرت على مراحل خلال العامين السابقين، بداية مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي بين البلدين المهمين على الساحة الإقليمية. وبخلاف مجالات التعاون الأمنية والعسكرية والاقتصادية، كان العامل الجيوسياسي الأهم في اتفاق الطرفين بعد أكثر من عشر سنوات من القطيعة. ولهذا العامل المهم في عودة العلاقات بين البلدين اتجاهان أو منطقتا التقاء: الأولى، شرق المتوسط الساكنة حالياً، والثانية منطقة القرن الأفريقي المتفاعلة، والتي تتحضر فيها أطراف إقليمية، ودولية وجماعات مسلحة لدورة من العنف قد تندلع في أية لحظة.

كانت الترتيبات الإثيوبية للاعتراف بأرض الصومال (الإقليم المنفصل عن الدولة الصومالية) مقابل الحصول على ميناء وقاعدة عسكرية للدولة الإثيوبية الحبيسة، بمثابة إعلان دخول منطقة القرن الإفريقي برمتها في مرحلة من تأزّم العلاقات، والاحتشاد العسكري من كل الأطراف، عطفاً على رفض الصومال هذا الإعلان وذهابها، في المقابل، إلى توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع كل من مصر، العائدة بقوة إلى إحياء عمقها وإرثها الإفريقي وتركيا التي تمتلك فعلياً قاعدة عسكرية في الصومال وحقوق استكشاف وحماية للسواحل الصومالية.

ومن ثم، بات للقاهرة وأنقرة مشترك للتحرّك الموحد من خلاله، وهو التعهد بحماية السيادة الصومالية مع مقاربة خاصة لكل طرفٍ تتعلق بمصالحه الاستراتيجية المستقلة، ودوافعه الأمنية والجيوسياسية، وتفضيلاته لأدوات الحل إن كانت السياسية «الناعمة» أو التي تفرضها ديناميكية الصراع وتفاعلاته، أي إن القاهرة منفتحة على كل الخيارات، وهذا لا يعني أنها لا تفضل الوفاء بتعهّداتها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من دون التورط في حرب، بأفقٍ مفتوح على كل الاحتمالات بل العكس تماماً، لكنها تبدي رغبة أكثر في التفاعل مع كل الخيارات التي تقتضيها الأزمة الصومالية الإثيوبية، والشواهد على ذلك كثيرة، واحد منها إرسال القاهرة شحنتي مساعدات عسكرية إلى الصومال، الأولى عبر طائرات النقل العسكري سي 130 في 28 أغسطس/ آب الماضي.

والثانية من خلال سفينة الحاويات الحربية 2 التي وصلت إلى الموانئ الصومالية رفقة «الكورفيت بورسعيد» في 24 الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول)، وهو الأمر الذي جوبه بتصعيد إثيوبي مقابل تمثل بإرسال أسلحة من إثيوبيا إلى إقليم بوتلاند (أرض النبض) الصومالي ذي النزعة الاستقلالية، سيطرت القوات الإثيوبية الموجودة ضمن مهمة...على المطارات الثلاثة في إقليم «غيدو» جنوب الصومال والمطارات الثلاثة هي لوق، ودولو، وبارديري.

استمرّت التفاعلات في هذا المنحى بإعلان وزير الخارجية الصومالي، أحمد معلم فقي، أن بلاده قد تفتح قنوات اتصال مع الحركات الإثيوبية ذات النزعة الانفصالية في حال أصرّت الأخيرة على مواصلة اتفاقها مع إقليم أرض الصومال، يأتي ذلك بالتوازي مع فشل أنقرة جمعها الصومال وإثيوبيا في جولة مفاوضات، رغم محاولاتها المستمرّة بحسب تأكيدات الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، في حوار أجراه أخيراً مع قناة الجزيرة مباشر. والواقع أن هذه المفاوضات متوقفة عند اشتراط الصومال تراجع إثيوبيا عن توقيعها اتفاقية التفاهمات الإطارية مع «صوماليلاند»، وهو ما لم يقبل به الطرف الإثيوبي، مع تأكيدات من رئيس الإقليم الصومالي المنفصل لقناة العربية أن التفاهمات حول الاتفاقية الإطارية ماضية من أديس أبابا التي تجهز لإعلانها، واتهامه القاهرة بالوقوف ضد تطلعات شعب إقليم أرض الصومال، على حد وصفه.

تصاعد هذا التفاعل بين أديس أبابا وإقليم أرض الصومال من جهة وبين القاهرة ومقديشو من جهة أخرى في الأسابيع الماضية بإعلان هرجيسا (عاصمة الإقليم الصومالي غير المعترف به) إغلاق المكتبة المصرية في هرجيسا، ودعوة القاهرة رعاياها إلى مغادرة الإقليم بأسرع وقت وبأي وسائل متاحة، مضافاً إلى كل هذه التفاعلات اتهام أديس أبابا أسمرة أنها تقدّم دعماً عسكرياً لميليشيات الفانو أمهرة التي تشن حرباً على الحكومة الاتحادية الإثيوبية واستطاعت خلال الأيام والأسابيع الماضية السيطرة على مدن عديدة في الحدود مع السودان، وتواتر أخبار عن قرب إعلان اتفاقية دفاع مشترك بين مصر وإريتريا بعد الزيارة المعلنة لرئيس جهاز المخابرات المصرية رفقة وزير الخارجية في سبتمبر/ أيلول الماضي.

في مقابل هذه التمترسات تحاول أنقرة تحقيق أي اختراق تسحب به الأطراف إلى طاولات المفاوضات والحلول السلمية، وعليها تحقيق ذلك الاختراق، قبل نهاية العام الجاري، لأن الأوضاع هناك مرهونة بقرار القوات الإثيوبية الموجودة ضمن المهمّة الأفريقية لحفظ السلام، والتي ستنتهي فترتها في ديسمبر/ كانون الأول المقبل، بعد أن طلبت الصومال استبدالها بقوات مصرية. كل هذه التفاعلات والاحتشاد يجري على الضفة المقابلة من خليج عدن والبحر الأحمر الذي أصبح خلال الأشهر الماضية من أهم مرتكزات الصراع الإقليمية والدولية، ونقاطه الساخنة، نتيجة الاستهدافات الحوثية للملاحة البحرية في واحد من أهم خطوط الملاحة الدولية، وفي أعمق نقطة للأمن القومي والجيوسياسي المصري مضيق باب المندب. وهنا يبدو أن للقاهرة تحدّياً استراتيجياً في المنطقة الحيوية نفسها، يتهدّد التأثير على ثقلها الجيواستراتيجي، وموردها الاقتصادي الأهم والثابت قناة السويس.

بحسب تصريحات للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 29 الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول)، فقدت القناة 60% من حركتها الملاحية، أي ما يزيد عن ست مليارات دولار خلال العشرة الأشهر الماضية من عمر الهجمات الحوثية، التي عنونتها «معركة إسناد المقاومة في غزّة»، وهذا يجعل القاهرة منهمكة، سواء شاءت أم لم تشأ، في صراعاتٍ عديدة تتجاذب حدودها الجيوسياسية وتهدد وجودها المادي والحضاري أكان ذلك محركه «سد النهضة «الإثيوبي الذي يستهدف الوجود المادي والحضاري للدولة المصرية باعتبارها «هبة النيل». أو الهجمات الحوثية التي تخل بالتوازن الإقليمي لصالح إيران، وتؤثر على عمقها الجيوسياسي والاقتصادي المتمثل بقناة السويس، وهنا نجد أن القاهرة مدفوعة بمسار إجباري تفرضه التحديات الأمنية ومنطق الجغرافيا نحو التشابك مع اليمن ودول القرن الأفريقي، وفق مقاربة مصرية خالصة.

وفي ما يخصّ التحدّي الأمني القادم من اليمن عبر جماعة الحوثيين وتحويلها البحر الأحمر إلى نقطة اشتباك عسكري، كانت المقاربة المصرية واضحة ومحاصرة أيضاً، فقد رفضت الانخراط في المهمّة الأميركية البريطانية «تحالف الأزدهار» لحماية الملاحة البحرية، ورأت أن الحل يبدأ بإيقاف الحرب الإسرائيلية على غزّة وتهدئة التوترات الإقليمية، وظلّ هذا الموقف ثابتاً من دون انتهاج أساليب خاصة للتعامل مع آثاره، رغم أنها أكثر الأطراف تضرراً على الإطلاق، وهذا يعود إلى سببين رئيسيين: الأول: أن الملف اليمني، ومنذ بدء الأزمة، كان سعودياً إماراتياً خالصاً، بفعل اندفاع الطرفين الخليجيين، في الحرب اليمنية، لأسباب جغرافية في ما يخص السعودية، وجيوسياسة في ما يخص الإمارات. أما القاهرة حينها فكانت منشغلة بتحدّيات داخلية كثيرة مثل الوضع الاقتصادي، وملف الحرب على الإرهاب في شبه جزيرة سيناء.

والثاني: ربط الحوثيون ما بين هجماتهم في البحر الأحمر والحرب الإسرائيلية على غزّة، ومن ثم، كان من الصعب على أي دولة عربية إبداء أي رغبة في الانخراط في مجابهة عسكرية ضد هجمات الحوثيين، مهما كانت متضرّرة لأنها ستواجه مأزقاً أخلاقياً، ولأنها تدرك يقيناً أنه لا بد، أولاً، من إيقاف الحرب الكبيرة التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزّة. وتحمّل المقاربة التركية أيضاً المضامين والمنطلقات ذاتها، وإن كانت أقل تضرّراً من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية. لكن اتجاه القاهرة أخيراً نحو الصومال ودول القرن الأفريقي بفعل التحدّيات التي فرضتها إثيوبيا، وبمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك مع الصومال، جعلت القاهرة تعيد النظر في علاقتها بالأزمة اليمنية وتداعياتها لاعتبارات عديدة. منها أن القاهرة تخطّط لانخراط واسع في الصومال التي تقع في نطاق جغرافي واحد مع اليمن، ومن ثم ربما تسعى القاهرة إلى إيجاد تفاهمات مع الحوثيين، تؤمن من خلاله المسرح العملياتي، وخط الحركة والإمداد في البحر الأحمر وخليج عدن، ولذلك رشحت أنباء أخيراً عن ترتيبات تجريها القاهرة لعقد جولة مفاوضات بين الحوثيين والمجلس الانتقالي. وعامل آخر، وجود علاقة مشبوهة بين الحوثيين وحركة الشباب المؤمن التابعة لتنظيم القاعدة التي تعمل في الصومال بالضد من الحكومة الصومالية كما تتحدّث أخبار أن الحوثيين يديرون أسواق السلاح في القرن الأفريقي، وينسقون مع القراصنة في الصومال لشنّ هجمات موحّدة ضد السفن التجارية في الخط الملاحي في البحر الأحمر، والمحيط الهندي، إضافة إلى أن هنالك مخاوف لدى القاهرة من أن يتحد التنظيم الإرهابي مع إثيوبيا في حال اتجهت الأوضاع نحو صدام عسكري مع إثيوبيا.

والخلاصة أن تكامل الدور المصري التركي في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي عموماً قد يحقق الاستقرار في المنطقة، والأهداف الاستراتيجية لكلتا الدولتين، سواء أكان ذلك من خلال القنوات السياسية التي تعمل عليها أنقرة حالياً، أو من خلال التعاون العسكري، خصوصاً أن تركيا تملك قاعدة عسكرية في الصومال، وموقعة اتفاقية دفاع مشترك مع مقديشو، وأن اليمن بفعل نشاط الحوثيين العسكري في البحر الأحمر في قلب هذه الترتيبات، وأن منطقتي البحر الأحمر وخليج عدن، بضفّتيه اليمنية والصومالية، مفتوحتان على احتمالية مزيد من النشاط العسكري.

(صحافي وكاتب يمني)

> تكامل الدور المصري التركي في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي عموماً قد يحقق الاستقرار في المنطقة، والأهداف الاستراتيجية لكلتا الدولتين
>
> بات للقاهرة وأنقرة مشترك للتحرّك الموحد من خلاله، وهو التعهد بحماية السيادة الصومالية مع مقاربة خاصة لكل طرفٍ تتعلق بمصالحه الاستراتيجية المستقلة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads